

قراءة سوسيولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

د. بوحنيكة نذير

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف – الجزائر

الملخص:

حظي موضوع الطلاق باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين من حقول علمية مختلفة كالقانون، الشريعة، علم الاجتماع، علم النفس، وهو ما يعكس أهمية الموضوع وتعدد الزوايا التي يمكن أن يدرس منها وبما أن الطلاق مشكلة اجتماعية في تزايد مستمر فإنها تحتاج منا كباحثين ومختصين في الحقل السوسيولوجي البحث والتقصي عن عوامل ومسببات انتشار الظاهرة التي تختلف باختلاف الآراء والاتجاهات إلا أنها في الأخير تخلص إلى نتيجة واحدة وهي تفكك النسيج الأسري واختلال النظام الاجتماعي باعتبار الأسرة الوحدة الأساسية في بناء وتماسك المجتمع فأى خلل وظيفي يصيبها يصيب النظام الاجتماعي بأكمله، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال هذه الورقة البحثية التي تم تقسيمها إلى أربعة محاور أساسية حيث تناول المحور الأول مفهوم الطلاق ، وتم التطرق في المحور الثاني إلى إعطاء قراءة إحصائية لتطور عدد حالات ومعدل الطلاق في الجزائر، بينما خصص المحور الثالث لعرض أسباب الطلاق ، أما المحور الرابع والأخير فقد تم فيه التطرق إلى آثار الطلاق على المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة، طلاق، مجتمع جزائري.

Abstract :

The topic of divorce has been given a great importance by many researchers in various fields such as law, sociology, psychology, the fact that reflects the significance of the subject and its multiple sides that can be examined. Indeed, divorce is a growing social problem, which requires from Sociological researchers and specialists more attention to investigate the factors that caused the spread of the phenomenon. Although the causes differ according to opinions and trends, the result is the same, i.e., the main cause is the disintegration of the family and the disruption of the social system. In fact, the family is the basic unit in the construction and cohesion of society, so any dysfunction affects the system. This is what we will try to deal with through this research paper, which was divided into four main axes. The first one presents the concept of divorce, the second one gives a statistics reading about the increasing number of cases and the rate of divorce in Algeria. The third one is dedicated to show the divorce reasons, and the last axis deals with the effects of divorce in Algerian society.

Key words: divorce, Algerian society

مقدمة:

إن دراسة الأسرة وما تعرفه من تحولات في بنائها ووظائفها وعلاقاتها من أكثر الموضوعات التي تحظى بالدراسة والاهتمام في علم الاجتماع، باعتبار أنها الخلية الأولى في المجتمع وأهم مؤسسة اجتماعية في البناء الاجتماعي خاصة لأنها تساهم بالقدر الأكبر في الإشراف على عملية وتربية الأبناء، وتتسج شبكة علاقات أسرية قديمة، والأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق هذه الأهداف من أجل الحفاظ على استقرار الحياة الاجتماعية، إلا أن التغيرات والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري كانت لها تأثير عميق على طبيعة تغير الأسرة الجزائرية من جميع النواحي.

ونتيجة للتحولات العميقة التي عرفها المجتمع عامة، والأسرة الجزائرية خاصة على مستوى التركيبة والأدوار والعلاقات والمكانة ساهمت في تعقد الحياة الزوجية مما أدى إلى تزايد ظاهرة الطلاق بسبب تعقد وتشابك العوامل المؤدية إلى فك الرباط الزوجي وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على الأسرة والمجتمع، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه وتوضيحه من خلال هذه الورقة العلمية.

أولاً: مفهوم الطلاق

1.1- مفهوم الطلاق شرعاً:

يمكن تحديد مفهوم الطلاق شرعاً لدى فقهاء المذاهب الأربعة بأنه:

"- عند الأحناف: هو رفع قيد النكاح حالاً أو مآلاً بلفظ مخصوص

- عند المالكية: هو صفة حكمية ترفع حلية منفعة الزوج بزواجه.

- عند الشافعية: هو حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه.

- عند الحنابلة: هو حل قيد النكاح أو بعضه." (1)

يتضح من خلال تعريف فقهاء المذاهب الأربعة أن هناك اختلاف في عبارات الطلاق، إلا أنهم يتفقون على معني واحد وهو حل الرابطة الزوجية من طرف الزوج ويكون بلفظ صريح كلفظ الزوج كلمة "طالق" أو ضمنى من خلال الكتابة والإشارة مع توفر نية الطلاق، وقد يكون هذا الطلاق نهائي أو رجعي.

2.1- مفهوم الطلاق في قاموس علم الاجتماع

يشير مفهوم الطلاق في "قاموس علم الاجتماع" إلى "انتهاء رابطة الزواج أو إصدار إعلان قانوني ببطان هذه الرابطة، كذلك قد يشير إلى انفصال بين الزوجين بحيث لا يغير هذا النظام من العلاقات القانونية بينهما التي نجمت عن الزواج" (2).

يتجلى هنا أيضا في قاموس علم الاجتماع أن الطلاق هو حل رباط الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية قانونيا بحيث لا يؤثر نظام الزواج عن العلاقات القانونية بينهما.

3.1- مفهوم الطلاق في قانون الأسرة الجزائري

يعرف الطلاق في قانون الأسرة الجزائري حسب المادة 48 بأنه " حل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة" (3).

وعليه فالطلاق هو شكل من أشكال التفكك الكلي يحدث نتيجة إنهاء الرابطة الزوجية نتيجة فشل استمرار الحياة الزوجية، ويتم بإرادة الزوج أو برضا الزوجين أو بطلب من الزوجة.

ثانيا: قراءة إحصائية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

جدول رقم(01): يوضح تطور عدد حالات الطلاق ومعدل الطلاق

ما بين 1990-2013 (4)

السنوات	عقود الطلاق المسجلة	معدل الطلاق
1990	21999	14.73
1995	23227	15.20
1998	24866	15.70
2000	25735	16.06
2002	25628	17.02
2008	39396	11.90
2010	49845	14.46
2012	54985	14.81
2013	57461	14.81

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن تقسيم مراحل تطور حالات ومعدل الطلاق في المجتمع الجزائري إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى 1990-2002:

وهي مرحلة شهد فيها معدل الطلاق ارتفاعا ملحوظا فبعدما كان 14.73 سنة 1990 إلى 15.20 سنة 1995، ثم إلى 15.20 سنة 1995، و إلى معدل 15.70 في 1998 و 16.06 سنة 2000 ليصل معدل الارتفاع إلى 17.02 سنة 2002.

وعليه يمكن القول بأن العلاقة الزوجية خلال هذه المرحلة لم تكن مستقرة نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري من تدهور الوضع الأمني وانتشار

ظاهرة الإرهاب والهجرة الريفية، وتسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت عجز هيكلية ومالي، كل هذه العوامل بدورها كان لها انعكاسات خطيرة على استقرار كيان الأسرة الجزائرية مما زاد من معدل الطلاق.

المرحلة الثانية 2008-2013:

وهي مرحلة شهد فيها معدل الطلاق انخفاضا محسوسا مقارنة بالمرحلة السابقة مقارنة بين سنة 2002 الذي قدر بـ 17.02 وسنة 2008 الذي بلغ 11.90، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذا الانخفاض المحسوس في معدل الطلاق يستخلص بأن المجتمع الجزائري عرف استقرار على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية مما انعكس إيجابا على رفاهية واستقرار الأسرة الجزائرية، ومع هذا الانخفاض إلا أنه لم يبقى مستقرا ليرتفع إلى 14.81 سنة 2013.

ثالثا: أسباب الطلاق في الجزائر

تختلف الأسباب والعوامل المؤدية إلى انحلال الرابطة الزوجية باختلاف الآراء ووجهات النظر كل حسب تخصصه، ولهذا لا يمكن تفسير ظاهرة الطلاق بعامل أحادي بل هناك مجموعة عوامل متداخلة ومتشابكة تحاول إعطاء صورة واضحة لعوامل انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

1.3- أسباب خاصة:

1.1.3- أسباب تعود للزوج:

- عدم التوفيق في اختيار الزوجة المناسبة: ولهذا حرص الإسلام على حسن اختيار الزوجة الصالحة صاحبة الدين الذي يسبق المال والنسب والجمال ، ويتجلى ذلك في قل

الرسول صلى الله عليه وسلم " تنجح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها، فافظفر بذات الدين تربت يداك" (5).

- **عدم احترام الزوجة للزوج:** يعتبر احترام المرأة لزوجها واجب مستنبط من الدين الإسلامي ومن العرف الاجتماعي خاصة وأن الرجل في المجتمع العربي عامة يتمتع بالسلطة المطلقة ويحتل قمة الهرم الاجتماعي، لذلك في الموروث الثقافي السوسيولوجي لا بد على المرأة أن تكون دائما خاضعة لسلطة الرجل، والخروج عن هذه الأخيرة هو التقليل من شأنه وبذلك يكون مصيرها الطلاق.

- **عدم احترام الزوجة لأهل الزوج:** احترام الزوجة لأهل زوجها هو امتداد يدل على سلامة تنشئتها الأسرية لأن تربيته تعتبر مرآة عاكسة لمدى نجاح والديها في العملية التربوية، وإن لم تنجح في تكوين علاقات أسرية سليمة مع أهل الزوج يكون مآلها الطلاق والعودة إلى بيت أهلها.

- **العقم:** يعتبر عقم الزوجة وعدم قدرتها على إنجاب الأبناء من العوامل الأساسية المؤدية خاصة والمعروف أن الهدف الأول من الزواج هو المحافظة على النسل وإنجاب الأطفال وبذلك تستطيع المرأة المحافظة على مكانتها والبقاء في بيت الزوجية خاصة إذا كان الابن البكر ذكرا.

- **عدم الإشباع العاطفي للزوج:** إن الإشباع العاطفي للزوج يعتبر حق من حقوقه وفي معظم الحالات التي تجد فيها فنور عاطفي بين الزوجين يلجأ الزوج إلى الخيانة والتي تنتهي في غالب الأحيان الحياة الزوجية بالطلاق.

2.1.3- أسباب تعود للزوجة:

- **عدم التوفيق في اختيار الزوج المناسب:** حسن اختيار الزوج المتمسك بمبادئ الدين الإسلامي هو مكسب لنجاح الحياة الأسرية ويتضح ذلك في حديث الرسول صلى الله عليه

وسلم" إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض" (6).

- إجبار الفتاة على الزواج من شريك لا ترغب فيه: من بين العوامل المؤدية إلى الطلاق وتشنج العلاقات الأسرية بين الزوجين هو إجبار الفتاة على الزواج من شريك لا ترغب فيه وعدم إعطائها الحق في إبداء رأيها مما يجعلها غير قادرة على التواصل مع هذا الشريك وبالتالي هذا الفطور في العلاقات الزوجية يخلق بينهما مشاكل وصراعات غير متناهية لا محال تنتهي بالطلاق، وقد " اتضح أن 90% من الحالات لم يكن لهن أي دور في اختيار الزوج، وأنهن أجبرن عليه إرضاء للوالدين، فحوالي 77% كان إرضاء للأب، و22,2% إرضاء للأم أو الجدة" (7). وعليه الزواج هنا إرضاء للأسرة فقط وهو خارج عن نطاق الشريعة التي تعطي للبتن حق اختيار الزوج سواء بالقبول أو الرفض.

- عدم احترام الزوج للزوجة: يعتبر احترام الزوج للزوجة حق أملت عليه الشريعة الإسلامية في حسن المعاشرة والمعاملة الحسنة ويتجلى ذلك في قوله الحق: " ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف" (سورة البقرة: الآية 228)، وعليه إذا لم يلتزم الزوج بهذا الواجب يكون قد أحدث فطور في علاقته الزوجية مما قد يؤدي إلى الطلاق.

- ممارسة العنف ضد الزوجة: ممارسة العنف وتكراره ضد الزوجة بشتى أنواعه (لفظي، جسدي، رمزي) من بين العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار الأسري وحل الرابطة الزوجية نتيجة القهر والتسلط المستمر الذي تعيشه الزوجة.

- إهمال الزوج لواجباته الأسرية: في حالة إهمال الزوج لواجباته الأسرية يكون قد تخلى على مسئولية القوامه كرجل التي نتحها إياه الإسلام لقوله تعالى: " الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم". (سورة النساء، الآية 34).

- تدخل أهل الزوج في الحياة الأسرية: إن تدخل أهل الزوج في الحياة الأسرية يعتبر تعدي على حدود خصوصية العلاقة بين الزوجين خاصة إذا كانوا يعيشون تحت سقف واحد، وهذا ما يزيد من حدة التوتر بينهما وسوء العلاقات خاصة إذا كان الزوج موافق على ذلك مما يؤدي إلى الطلاق.

- إدمان الزوج على الكحول والمخدرات: يؤدي إدمان الزوج على الكحول والمخدرات إلى انهيار العلاقات الأسرية ، فالزوج المدمن يتخلى عن واجباته الأسرية وإهمال زوجته وأبنائه وتصبح الحياة الأسرية مشحونة بالمشاكل كما أن وجود القدوة السيئة يؤثر على سلوك الأبناء ولهذا يكون إدمان الزوج عامل من عوامل الطلاق.

- عدم الإشباع العاطفي: إن عدم الإشباع العاطفي للزوجة يؤدي إلى فتور وتشنج العلاقات الحميمة بين الزوجين مما يؤثر على استقرار العلاقات الأسرية بينهما وبالتالي يكون الطلاق كسبيل لحرمان المرأة من حقها في الإشباع العاطفي، حيث أكدت عدة دراسات أن إقبال الزوجة على طلب الطلاق هو فتور العلاقات الحميمة مع الزوج.

- تحرر المرأة: تعتبر النزعة التحررية التي عرفتها المرأة الجزائرية وما تعيشه اليوم من استقلالية مادية نتيجة مستواها العلمي وتقلدها عدة مناصب سامية في الدولة جعلها تتمتع بمكانة اجتماعية ومهنية مرموقة في المجتمع، إذ تبين أن معظم النساء المطلقات موظفات وراتبهن الشهري يفوق راتب الزوج غالبا.

2.3- أسباب عامة:

1.2.3- أسباب دينية: يعتبر التقيد بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف من بين العوامل التي تحافظ على استقرار الحياة الزوجية واستمرارها، إلا أنه في الحالات تلعب "دورا في تفكك أو انحلال الأسرة، خاصة عندما يقوم الزواج على معايير غير دينية ويتحول إلى مشروع مادي واجتماعي، وتضيق المقاصد الشرعية من الزواج الأسر الذي سرعان ما يفضي إلى تفكك

البناء الأسري، وبذلك يؤثر انخفاض الوازع الديني الأخلاقي لدى أحد أطراف العلاقة الزوجية في الحياة الأسرية ، ومن تم يكون سهل الاستهواء للمغريات والانحراف الأخلاقي". (8)

2.2.3- أسباب اقتصادية: عدم قدرة الزوج على توفير متطلبات الأسرة المادية مما يزيد من حدة المشكلات الأسرية خاصة وإن الرجل في مجتمعنا العربي المسلم هو صاحب القوامة، ويعتمد من المجتمع سلطته الذكورية باعتباره صاحب السلطة المادية وفي حالة افتقاده لهذه السلطة يفقد معها مكانته الأسرية.

- أيضا "من بين المشكلات الاقتصادية التي قد تظهر في المجتمعات الحديثة في ظل خروج المرأة للعمل عجز المرأة عن الوفاء بالالتزامات نحو زوجها وأبنائها بصورة مرضية، وأحيانا تدب الخلافات الزوجية نتيجة ارتفاع دخل الزوجة عن دخل زوجها، ومن منا تظهر بعض الانشغاقات في العلاقات الأسرية ما يؤدي إلى تفكك أو انهيار وحدة الأسرة". (9)

3.2.3- أسباب ثقافية: الاختلاف والتباين في المستوى الفكري والثقافي والعلمي بين الزوجين من بين العوامل التي تؤدي إلى سوء التوافق الأسري وبالتالي غياب أسلوب الحوار والاتصال ويحل محله الصراع والعنف والاختلاف في وجهات النظر التي في الغالب تنتهي بالطلاق.

4.2.3- أسباب نفسية: لا يمكن عزل العامل النفسي عن العوامل الأخرى المؤدية إلى الطلاق، وذلك في " حال عدم قدرة أحد الطرفين على الإشباع العاطفي للطرف الآخر، أو عند وجود بعض الاضطرابات النفسية لدى أحد طرفي العلاقة الزوجية أو حين يشعر أحد الطرفين أو كلاهما بعدم الرضا عن العلاقة الزوجية.

5.2.3- أسباب صحية: تتضمن العوامل الصحية القدرات الصحية العامة والإصابة ببعض الأمراض المزمنة التي تصيب أحد أفراد الأسرة، وتؤدي إلى ضعف العلاقات الحميمة بين الزوجين، وأحيانا تتسبب في عدم الإنجاب ما ينعكس على الروابط الأسرية وقد ينتهي إلى التفكك الأسري" (10).

6.2.3- أسباب اجتماعية:

- **المشكلات الأسرية بين الزوجين:** يعد النزاع والشجار والصراع الدائم بين الزوجين كمظهر من مظاهر عدم الاستقرار الزواجي مما يدل على فتور وتشنج الحياة الأسرية وصعوبة استمرارها والتي في الغالب تنتهي بالطلاق.

- **أزمة السكن:** إن أزمة السكن الخائفة التي يعرفها المجتمع الجزائري في ظل النمو الديمغرافي السريع مما تسبب في عجز الدولة من توفير بالرغم من الانجازات والإصلاحات والاستراتيجيات التي اتبعتها سواء من خلال برنامج السكنات التساهمية، سكنات البيع عن طريق الإيجار، ترقية السكنات الهشة، وبرنامج السكن الريفي، السكن الاجتماعي إلا أنها لم ترق إلى المستوى المنشود وأن مشكل الإسكان ما زال قائما، ولهذا نجد العديد من الشباب لا يجدون مسكنا مستقلا للزواج مما يفرض عليهم العيش مع أهل الزوج أو الزوجة والذي في الغالب تكثر فيه الصراعات والخلافات وبالتالي تنتهي العلاقة الزوجية بالطلاق.

- **تغير نظرة المجتمع إلى المرأة المطلقة:** تغير نظرة المجتمع إلى هذه المرأة على أنها فاشلة ولم تستطع المحافظة على كيان أسرتها واستقراره، وأصبحت وضعيتها كأمراة مطلقة هي وضعية عادية مثلها مثل الرجل الذي طلق زوجته، وبإمكانها استئناف الحياة الزوجية مرة ثانية.

- **سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي:** إن عوامل الطلاق باتت تتعدى العوامل الظاهرة للعلن نتيجة سوء العلاقات بين الزوجين والعنف ضد الزوجة وعدم قيام الزوج بواجباته الأسرية... الخ، حيث أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها "الفايسبوك" أو ما يعرف "بالعالم الأزرق" من بين العوامل المؤدية للطلاق التي تتصدر قاعات المحاكم نتيجة خروج أحد الزوجين عن العلاقة الزوجية الشرعية والولوج في العالم الافتراضي مما أدى إلى الخيانة الزوجية وهو ما جعل المختصين يفردون لها حيزا من

الدراسة والتقصي وبرهنوا على انتشار الظاهرة من خلال صياغة مصطلحات كلها تصب في قالب واحد يؤدي إلى تفكك الرابطة الأسرية من بينها " الخيانة الإلكترونية " " أرامل الانترنت " "الإدمان الإلكتروني".

-أسباب أخلاقية (الخيانة الزوجية): يعتبر وقوع الخيانة الزوجية "من أهم الأسباب التي يشرع فيها الطلاق...إذ تعبر عن عدم اتزان القاعدة الأخلاقية المستمدة من ثقافة أعضاء المجتمع وطبيعتهم، وربما تعود في جذورها الأولى إلى التربية التي لا تركز على تلقي مثل هذه القاعدة بالقوة المطلوبة، أو إلى انتشار ثقافة ما تقبلها بعض أعضاء المجتمع ووافقوا عليها" (11).

-ضعف الروابط الأسرية بين الزوجين: "تعتبر الأسرة الجزائرية الحديثة نموذجا أسريا يتميز أعضائه بدرجة عالية من الفردية وبالحرر من الضبط الأسري، مما يترتب عليه أن تغلو مصلحة الفرد مصلحة الأسرة ككل وبالتالي ضعف الروابط الاجتماعية، حيث أنه لا يوجد مجال للتعاون والتساند التلقائي، فكل تعاون بين الأفراد نجده مبني على أساس المصلحة الفردية، كما تزداد أهمية الفرد أكثر من أهمية الجماعة" (12)، وفي ظل ضعف هذه الروابط الأسرية تتأزم العلاقات بين الزوجين مما يصعب عليهما دوام العشرة خاصة وأن الرباط الزوجي مبني على أساس نفعي مما يؤدي في الغالب إلى الطلاق.

-تغير السلطة والمكانة داخل الأسرة: بعدما كان الزوج هو مصدر السلطة والنفوذ في الأسرة الجزائرية التقليدية، غير أنه نتيجة لطبيعة الحياة المعاصرة وضرورتها تراجعت وتغيرت هذه السلطة والمكانة وانتقلت إلى الزوجة خاصة العاملة التي استطاعت فرض مكانتها ولهذا ظهر نوع من التضارب بين دور الزوج كأب ورب أسرة ودور الزوجة العاملة خارج التي تساهم في مصاريف الأسرة مثل الزوج، ومن جهة ثانية دورها كأُم تمارس واجباتها الأسرية والمنزلية مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الزوجين وحدث صراع حول فرض

السلطة والمكانة الأسرية وبالتالي اضطراب في العلاقات الزوجية تنتهي بفك الرباط الزوجي -الطلاق-.

رابعاً: آثار الطلاق على المجتمع الجزائري

1.4- أضرار الطلاق على الزوجين: تبدأ الآثار السلبية تتجلى مباشرة بمجرد فك الرابطة الزوجية خاصة عندما " يبحث أي من الأطراف إلى استئناف الحياة الزوجية مرة أخرى ما يتعارض مع رغبات الأبناء ومصالحهم ويدفعهم أحياناً إلى مزيد من التمرد أو الانحراف وتحدي القيم والانحراف الاجتماعي" (13).

- أيضاً قد يكون حل الرباط الزوجي بداية المشاكل وليس نهايتها خاصة عندما يكون هناك أبناء بينهما وعدم الاتفاق على حضانتهم، أو حرمان أحد الوالدين الحاضن الآخر من زيارة والتقاء الأبناء مما يستدعي العودة مرة أخرى إلى أروقة المحاكم.

2.4- أضرار الطلاق على الأبناء: "تتعرض ظاهرة الطلاق بالخصوص على الأطفال لأن صور الطلاق لا تقتصر فقط على الزوجين فيصبح الأطفال ضحية لمشاكل عدة، وفي هذا المقام تصدق المقولة الشائعة أنه "لا يوجد أطفال مذنبون بل الأطفال هم دائماً الضحايا في الطلاق.

- يعتبر افتراق الوالدين من المثيرات التي تهدد التوازن النفسي والاجتماعي في الأسرة، ذلك أن الطلاق يحرم الطفل من رعاية وتوجيه الأب والأم وبالتالي من النمو العادي له مما قد يدفع بهذا الطفل إلى كره أحد الوالدين" (14)، وهذا من الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الاعتداء على الأصول في المجتمع الجزائري حيث أكدت ذلك الدراسة التي قام بها الباحث "بوحنيكة نذير" والموسومة بـ "عنف الفروع ضد الأصول في ظل التغير الاجتماعي" أن معظم الأولياء الذين تم الاعتداء عليهم من طرف أبنائهم يعيشون حالة التفكك الأسري

والمتمثلة في الطلاق بنسبة 75.16% (15) ، وهذا ما يؤدي إلى ميل الأبناء لأحد الوالدين وحقدهم على الآخر.

- يولد لدى الأبناء الشعور بالخوف من الآخر وعدم الاستقرار النفسي مما يولد لديهم شخصية مضطربة تقودهم إلى عالم الجريمة والانحراف. ، ومن بين السلوكيات السلبية التي تظهر على الأبناء : "الانطواء والانعزال والانسحاب...أو يمارسوا هذه السلوكيات: كراهية الوالدين والحقد على المجتمع، والعنوف والتخريب، والعنف، كذلك وجد أن كثيرا من أبناء الأسر المتصدعة لديهم تبول لا إرادي(إذا كانوا صغارا) ويعانون من الفشل الدراسي ويمارسون الكذب والسرقة أحيانا" (16).

- أيضا نتيجة للتفكك الأسري يفتقد الأبناء للرقابة الوالدية التي تعد من أهم أساليب التنشئة الاجتماعية السوية مما قد يدفعهم لارتكاب بعض السلوكيات الانحرافية والإجرامية وقد أثبت "كولي" (Cooley) في دراسة قام بها على المجتمع الأمريكي أن هناك ارتفاع في نسبة الجريمة بين الشباب الذين ينتمون إلى البيوت المحطمة، وهي التي تضم أسرا مفككة لا تستطيع أن تقوم بوظائفها بسبب حالات الانفصال أو الطلاق أو غياب أحد الوالدين" (17).

- أيضا من بين النتائج السلبية للطلاق على الأبناء أنه " ينعكس على حياتهم المقبلة، فيدخلون كأعضاء مؤسسين لأسر جديدة وهم يحملون على أكتافهم سلبيات الماضي بحيث يخشى أن تتطبع سلوكياتهم برواسبها فتؤثر في التوافق الزوجي، ويحدث التوتر الأسري الذي قد ينتهي بالنهاية نفسها" (18).

3.4- أضرار الطلاق على المجتمع: بالرغم من أن الطلاق هو مشكلة أسرية إلا أن تأثيره يتجاوز هذه الحدود ليصل إلى تصدع وحدة النظام الاجتماعي، وذلك راجع لكون الأسرة هي النواة الأولى التي تشكل حجر الأساس لبناء المجتمع بأكمله.

وعليه فإن ظاهرة الطلاق وإهماله دون تدخل أو مساعدة من قبل أفراد المجتمع ستكون له انعكاسات سلبية على المجتمع بأكمله.

ونستطيع القول بأن خسارة المجتمع تكون مضاعفة عندما يحدث التفكك الأسري، فالخسارة تتمثل في اختلال البناء الأسري وتهديم أقدس رابطة شرعها الدين الإسلامي، بالإضافة قصور في أداء الوظائف الاجتماعية بالشكل السليم وفقدان المجتمع الجزائري لقيمه ومبادئه المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على حسن العشرة لبناء الأسرة السليمة، والاستقرار النفسي للزوجين وتنشئة أبناء صالحين يساهمون في بناء المجتمع.

وبالتالي فإن الطلاق يكون عائق في تحقيق هدف الأسرة المنشود وهو المحافظة على وحدة وقوة البناء الاجتماعي.

خلاصة:

من خلال المؤشرات الإحصائية والكيفية التي قمنا بعرضها وتحليلها في هذه الورقة البحثية يمكن التوصل إلى حقيقة هامة وهي أن الطلاق أخذ منحرجات خطيرة تهدد كيان الأسرة واستقرارها من خلال المعايير التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره.

وباعتبار الأسرة أساس بناء مقومات المجتمع المتكامل والمتماسك فإنه أي خلل يصيب بنائها الاجتماعي يؤثر على البناء الاجتماعي بأكمله، وذلك من خلال تهديم أقدس رابطة شرعها الدين الإسلامي ولهذا يعتبر الطلاق أبغض الحلال نظرا لما يترتب عليه من تفكك الأسرة وبالتالي انحراف الأبناء الذين يعتبرون دعامة وذخر المجتمع.

الهوامش:

- (1) كريمة، عبود جبر وعبد الهادي عبد الكريم. "محددات الطلاق في الشريعة الإسلامية، حكمها والحكمة منها". مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 8، العدد 2، (دت): ص 123.
- (2) محمد، عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 139.
- (3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة. قانون الأسرة. 2007، ص 08.
- (4) جويذة، عميرة. إحصاء السكان في الجزائر. الجزائر: عالم الأفكار، 2017، ص 118.
- (5) أميرة، بنت أحمد باهميم. "دور التربية الإسلامية في مواجهة تحديات العنف الأسري". رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية، 2014، ص 189.
- (6) أميرة، بنت أحمد باهميم، مرجع سابق، ص 189.
- (7) نفس المرجع، ص 101.
- (8) محمد مبارك، آل شافي. "التفكك الأسري وانحراف الأحداث". رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2006، ص 23.
- (9) نفس المرجع، ص 22.
- (10) نفس المرجع، ص 23.
- (11) أحمد، العموش وحمود العليمات. المشكلات الاجتماعية. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2009، ص 182.
- (12) مصطفى، عوفي وأحمد عبد الحكيم بن بعلوش. "النظام العائلي الحديث والممارسات القرابية في المجتمع الجزائري". مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 13، (ديسمبر 2014): ص ص 136-137.
- (13) محمد مبارك، آل شافي، مرجع سابق، ص 25.
- (14) فتيحة، كركوش. ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 43.
- (15) نذير، بوحنيكة. "عنف الفروع ضد الأصول في ظل التغير الاجتماعي". رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2016-2017، ص 378.
- (16) محمد سيد فهمي. العنف الأسري. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص ص 121-122.
- (17) محمد بن حسن، الصغير. العنف الأسري في المجتمع السعودي، أسبابه وآثاره الاجتماعية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص 44.
- (18) أحمد، العموش وحمود العليمات، مرجع سابق، ص 183.